في مصاحبة الاختيار اذا عامله الظرف او في
لتفصل مقيدا بالمسند عطف ذلك الطائي او وقع
العطف بالفاء نحو جاني زيد فعمرو فانها تفيد تعقيب
ثبوت المسند للمعطوف وثبوته للمعطوف عليه
او ثم نحو لبث موسى ثم عيسى عليهما السلام فانها
تفيد تراخي ثبوته له عن ثبوته للمعطوف عليه
او حتى نحو جاني القوم حتى ابوهم او افضلهم فانها
تفيد تراخي ثبوته له عن ثبوته
للمعطوف عليه فالفاء ان المسايل التفصيلة
نحو ليت من الزايا المبعوث بها في عام
المعاني او ج السابع من خطبة في ذمم اشتراك
المعطوفين او انفراد احدهما في المسند او من شكه
الى الصواب نحو جاني زيد لا عمرو لمن ذمم اشتراكهما
او انفراد عمرو في المجيء وعنه الشيخ لا يقال الا نواع
الا نفراد وما جاني زيد لكن عمرو لمن زعم انفراد زيد
في المجيء كلمة الاستدراك لا تستعمل في عطف
المفرد الا بعد النفي او عنه الكوفيين تكون كالواو للمجاة
لا يشملهما الا لدفع توهم اشتراك المعطوف مع
المعطوف عليه في المسند نا شيا من سماع المسند اليه
منه او حرف الحكم اي نقل الاسناد من المسند اليه
الذي عطف عليه الى امر اخر دخل في عليه ونحو

منبي الاضراب في علم النحو وحاصلة قلع الاسناد
المطلق من الاول وجعوله كالمسكوت عنه ثم تعليقه
بالثاني وذلك اما في الايجاب نحو جاني زيد بل
عمرو فان فيل تقل اسناد المجيء المطلق ينقل ايجابه
من زيد الى عمرو وتنفي زيد في حكم المسكوت عنه
في السلب نحو ما جاني زيد بل عمرو فان فيه
عرف الاسناد المطلق من زيد الى عمرو لكنه عند
الجمهور بطريق قلع من زيد بقلع نوع الانتزاع
عنه وتعليقه بعمرو بتعليق نوع من الايجاب به
ومن المبرد وعبد الوارث بطريق قلع عن زيد
بقلع الانتزاع عنه وتعليقه بعمرو بتعليق
ذلك الانتزاع به فالمقلوع عنه في صورة النفي
في حكم المسكوت عنه عند الجمهور كما في صورة
الايجاب وعند المبرد وعبد الوارث اما في حكم
المسكوت عنه او المقرر له الايجاب فالكل مما لا يسا
كلا مهم في باب القصر اما عدم المساعدة لمذهب
الجمهور فلانهم قالوا بمنصوصية النفي والمثبت
في القصر بسبيل والمسكوت عنه ليس بمنصوص
الانتفاع مع انه لا يتحقق نوع من انواع
القصر بل اذا كان الاول في حكم المسكوت عنه
واما المذهب المبرد وعبد الوارث فلانهم

عده